رقم الايداع : 1257 -2006 الترقيم الدولي : 8623- 1112

العولمة وتأثيرها على صنع السياسة التعليمية في المغرب

Globalization and its impact on educational policy making in morocco

الاستاذ: بياضي محـــي الدين
أستاذ مساعد " أ " - تخصص دراسات مغاربية
كليـــــة الحقـوق و العلـوم السياسيـــة
جامعة ثليجي عمار - الاغواط / الجزائـــر
fouzibiadhi35@gmail.com

تاريخ الإرسال :	تاريخ المراجعة :	تاريخ القبول :
2018/04/21	2018/04/22	2018/06/03

الملخص:

لقد حاولت هذه المقالة البحث في مدى تأثير قوى العولمة في صنع السياسة التعليمية في المغرب،وذلك لتبيان مدى التحكم الغربي الرأسمالي في إحدى المجالات المهمة والأساسية لنهضة المغرب والأمة العربية و الاسلامية اجمع، ،وعليه فإن ادراك هكذا حقيقة سيكون نقطة البدء في إيجاد آليات عربية إسلامية لفك الهيمنة الغربية الرأسمالية على توجيه وتحديد خيارات الأمة العربية والإسلامية.

الكلمات المفتاحية:العولمة;الراسمالية;النظام الدولي ;السياسة التعليمية

Abstract:

This article attempts to examine the influence of the forces of globalization on the educational policy in morocco in order to show the extent of western capitalist control in one of the important and fundamental areas of the renaissance of morocco and entire Arab and Islamic nation. Therefore, the realization of this fac twill be the starting point in finding Arab Islamic mechanisms to dismantle that western, to guide and determine the choices of the Islamic and Arab nation

key words : Globalization ;capitalism; international regime; educational policy

مقدمة:

لقد افضت مجموعة من التحولات على صعيد بنية النظام الدولي لاسيما بعد الحرب الباردة وأفول المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي الى بروز المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية كفاعل اساسي ومؤثر على مستوى النظام الدولي،وبعيدا عن الجدل هل نحن بصدد نظام دولي متعدد الاقطاب او احادي القطبية فإن المؤكد هنا -وبحسب ما تشير اليه العديد من الدراسات التي تناولت المكانة الامريكية على الساحة الدولية- بإن الولايات المتحدة الامريكية هي القوة المهيمنة عسكريا واقتصاديا فيه والتي يكاد يكون لها كلمة الفصل في العديد من قضاياه.

ومن منطلق إدراك الولايات المتحدة الامريكية لتلك القوة التي تتمتع بها فإنها رأت بأن الفرصة قد اصبحت مواتية لكي تمضي قدما في تنفيذ مشروعها الكوني الذي يهدف الى عولمة العالم وفق النمط الامريكي او بالاحرى الى اعادة هندسة بما يسمح وتعميم النموذج الرأسمالي فيه ،وهو المشروع الذي يستمد مرجعيته في الحقيقة من افكار التيار للبرالي الجديد الذي يؤمن بفلسفة اقتصاد السوق

، لذا فهي لم تتوانى في توظيف ما بحوزتها من امكانات واليات اقتصادية وثقافية وسياسية لانجاز تلك المهمة التي سبق ذكرها، وهـذا بالدعوة تارة وبممارسة الضغط تارة أخرى على العديد من الانظمة السياسية في دول العالم خاصة النامي منه والذي يعد المغرب واحدا منه من اجل إحداث إصلاحات جوهرية اقتصادية وسياسية والثقافية.....الخ للتعاطي الايجابي مع متطلبات العولمة الرأسمالية ،وطالما ان السياسة التعليمية تشكل احـد النظم الفرعية البالغـة الاهمية في النظام

السياسي لأية دولة فإنها لا شك ستتأثر بتلك الضغوط الامريكية، التي غير ان مسالة التأثير هنا ومداه تتوقف على عدة عـــوامل لعل ابرزها :الوضع الاقتصادي للدولة، طبيعة النظام السياسي، مـدى استقلالية النظـام في علاقتـه مع البيئة الخارجية ،توجهات وايديولوجية النظام السياسي.....الخ.

وفي هذا السياق جاء هذا المقال ليطرح الاشكالية التالية:

-ما مدى تأثير قوى العولمة على صنع السياسة التعليمية في المغرب؟

وللإجابة على هذه الاشكالية فإن الباحث اعتمد على اكثر من منهج فقد اعتمد تارة على منهج صنع القرار وتارة على منهج التبعية وتارة اخرى على منهج تحليل النظم كما راى انه من الاهمية بمكان التطرق الى المحاور التالية:

-1/تعريف العولمة

-2/آليات العولمة(كادوات تاثير)

/3تعريف السياسة التعليمية.

4-واقع السياسة التعليمية بالمغرب

-5/تأثير العولمة على صنع السياسة التعليمية في المغرب.

1/تعريف العولمة:

إن صياغة تعريف محدد ودقيق لمصطلح العولمة ليس بالأمر الهين، وذلك نظرا لتعدد تعريفات العولمة التي تتأثر بانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا او قبولا(1)

ومن جهة ثانية فحتى الظاهرة في حد ذاتها لازالت غير مكتملة الملامح فهي عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة(2)

فضلا عن كون المصطلح لازال هشا حتى في الحقل الاقتصادي التي تشكل في إطاره على حد تعبير الأستاذ كمال عبد اللطيف(3)

وبالرغم من كل هذا فان محاولة الاقتراب من معناه الحقيقي وإعطاء صورة أكثر وضوحا له تعد أكثر من ضرورة ملحة

وذلك نظرا لما تقتضيه الدراسة، وهو الأمر الذي يقتضي منا بداية التأصيل له لغة ثم فهمه اصطلاحا من خلال ما أورده نخبة من المفكرين الغربيين، ونخبة من المفكرين العرب، فضلا عن تعاريف المنظمات الدولية.

لكن جدير بنا قبل ذلك وفي هذا الإطار أن ننوه إلى أن ما من محاولة لصياغة تعريف شامل وواضح للعولمة إلا ولا بد أن يضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها:

-العملية الأولى:تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس.

-والعملية الثانية:تتعلق بتذويب الحدود بين الدول.

-والعملية الثالثة:هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات والى نتائج ايجابية بالنسبة إلى بعضها الأخر(4).

-العولمة لغة:

هي إحدى مشتقات الفعل علم،عالم،يعالم عولمة على وزن فوعلة ويقال فوعل الشئ اي جعل له فاعلية وتأثيرا ،والعولمة

لغة هي تعميم الشيئ إلى ابعد حد ممكن وتطبيقه على أوسع نطاق العولمة (5)

او تعميم الشئ وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ويقال عولم الشئ اي جعله عالميا ويقابلها بالفرنسية mondialisation أما في الانجليزية globalization(6)

-تعريف العولمة اصطلاحا.

-تعريف العولمة عند المفكرين الغربيين:

يرى **رونالد روبرتسون** ان العولمة" اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الافراد والمجتمعات بهذا الانكماش"(7)

بينما يرى **فاليت**"ان العولمة عبارة عن مسلسل لتكثيف الافراد والسلع والخدمات والرساميل والوسائل التقنية الحديثة وانتشارها لتشمل الكرة الارضية بكاملها"(8)

- تعريف العولمة عند المفكرين العرب:

يعرف **إسماعيل صبري عبد الله** العولمة" بأنها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك

دون اعتبار يذكر للحدود السياسية للدول ذات السيادة والانتماء الى وطن معين أو دولة ما ودون حاجة إلى إجراءات حكومية"(09)

بينما يعرفها **برهان غليون**" على أنها ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار العولمة والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة وهي ثمرة التطورات العلمية والتقنية الموضوعية النابعة من منطق التنافس بين الدول والشركات

ومن ناحية أخرى ثمرة إرادة النخب والدول الحاكمة في استغلال هذه التطورات لتحقيق أهداف تتعلق بخدمة المصالح الاجتماعية"(10)

-تعريف العولمة بحسب المنظمات الدولية:

ينظر **صندوق النقد الدولي** للعولمة"بأنها التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله"(11)

اما **الاونتكاد** فترى ان العولمة "هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث تتمثل اولى المراحل لها في التجارة الدولية اما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينيات فقد تمثلت في الاندماج المالي والدولي وفي بداية الثمانينيات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة التي أصبحت السمة المميزة للعصر"(12)

2/آليات العولمة

-الآلية السياسية:

لقد رأت قوى العولمة أن تعميم النموذج الاقتصادي الرأسمالي يقتضي بالضرورة خلق بيئة سياسية جديدة تتكيف مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي العالمي، او بمعنى أخر إيجاد أنظمة سياسية ليبرالية منفتحة اقتصاديا وثقافيا وسياسيا

على قوى العولمة قادرة على التكيف واستيعاب حجم التفاعلات المكثفة والناجمة عن عملية التدويل الاقتصادي الرأسمالي، وهذا التكييف يكون طواعية او كرها(13).

ومن اجل بلوغ هذا الهدف فإنها عملت على توظيف جملة من المفاهيم كالديمقراطية وحقوق الإنسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وخدمة مصالحها الإستراتيجية، حيث لوحظ عنها الازدواجية في التعامل مع هذه القضايا فهي

تغض الطرف عن أنظمة غير ديمقراطية ولا تحترم حقوق الإنسان بينما تمارس الضغط والعقاب على أنظمة أخرى ديمقراطية، بل وتطيح بها وتقيم أنظمة دكتاتورية ذلك أن المصلحة الإستراتيجية تقتضي التضحية بتلك المفاهيم التي طالما ظلت تبشر بها وتدعو إليها والامثلة هنا واضحة عندما نتكلم على فلسطين او العراق ،او السلفادور اللندي.(14).

-الآلية الثقافية:

تهدف قوى العولمة لا سيما الولايات المتحدة الامريكية من خلال هذه الآلية إلى عولمة الثقافة ،وهذا من خلال التأثير في المفاهيم الحضارية والقيم الثقافية والأنماط السلوكية لإفراد المجتمعات قاطبة، وهذا بوسائل سياسية واقتصادية

ونفسية متعددة ،ومن خلال الاختراق الثقافي واستعمار العقول واحتواء الخيرات وربط المثقفين بدائرة محدودة تدور في فلك الدولة التي تهمش ثقافيا(15)

او بصيغة اخرى من خلال توظيف ما يسمى بايديولوجية الاختراق الثقافي وهي الأيديولوجية التي تقوم على مجموعة من الأوهام وتؤسس للأيديولوجية الفردية المستسلمة على حد تعبير **محمد عبد الجابري** وتستهدف التطبيع مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري(16)

وتعتمد قوى العولمة في الترويج لنمطها الثقافي هذا بدرجة أولى على ما تملكه من مادة إعلامية ضخمة، فضلا عن توظيف ادوات اخرى كعلماء السياسة المخابرات.....الخ(17)

الآلية الاقتصادية:

وتعتبر الآلية الاقتصادية المتمثلة في صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي،المنظمة العالمية للتجارة، والشركات المتعددة الجنسيات...الخ احد أهم الآليات الرئيسية والمهمة التي توظفها قوى العولمة خاصة الولايات المتحدة الامريكية لعولمة الاقتصاد والترويج للنمط الرأسمالي ، وهذا لخدمة مصالحها الاستراتيجية ،وما يتبع ذلك من عولمة لمجالات أخرى ،وذلك

بحكم هيمنتها على عملية صنع القرار داخل هذه المؤسسات المالية والدولية ،فبواسطتها يتم فرض سياسيات اصلاحية على الدول لاسيما النامي منه كسياسية التكييف الهيكلي، كشرط مقابل الحصول على قروض او طلب إعادة الجدولة للديون اذا تحدثنا على صندوق النقد الدولي مثلا ،وبواسطتها يتم العمل على التوحيد القانوني والاقتصادي للعالـــم بهدف تحويله إلى سوق واحدة يتمتع فيها الرأسمال بحرية الحركة والتصرف والى تنميط العلاقات المنظمة للمعاملات التجارية والسلوك الاقتصادي خاصة الدول النامية وجعله ينسجم مع نشاط الشركات المتعدية الجنسيات

وهذا كله من شأنه ان يسمح لها بالولوج الى الأسواق الخارجية لاسيما أسواق الدول النامية وتصدير الفائض من منتجاتها وكذا البحث

عن مجالات أخرى لاستثمار الاموال الفائضة عن الحاجة إذا تحدثنا عن المنظمة العالمية للتجارة وهكذا ،وبالتالي تسهيل مهمة الهيمنة على التجارة الدولية من قبل الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، وهوما يدعنا نسلم في الأخير بان الأهداف المعلنة من قبيل تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وضمان الرفاهية لجميع الشعوب هي مجرد شعارات لتحقيق أهداف خفية (18).

كما بواسطة الشركات المتعددة الجنسيات ومن منطلق ما تتمتع به من مؤهلات من قبيل انتشارها الجغرافي

الواسع،قدرتها على تعبئة المدخرات المالية وتنوع انشطتها.....الخ تقوم بتدويل الاستثمار والإنتاج، والخدمات وهو الأمر الذي سيفضي إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج تضمن لها في النهاية التحكم في الاقتصاد العالمي.(19)

3/تعريف السياسة التعليمية:

تعرف السياسة التعليمية بانها"الخطة التربوية السليمة والقابلة للتنفيذ التي يقوم فيها الحوار والتكامل بين صانعي السياسة و بين الفنيين الذين يضعون الخطة ويتابعون تنفيذها ،كما انها تسعى الى التكامل مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية كما أنها مسلك أو توجه عام متفق عليه مقدما ليعطى إشارات وتوجهات عند اتخاذ القرارات"

كما تعرف أيضا على انها"الأغراض التي يحددها المجتمع و يتطلع الى تحقيقها في مجال التعليم في ضؤ ثقافته لإعداد النشء إعدادا متكاملا والعمل على تحقيق هذه الإغراض من خلال العملية التعليمية"(20)

4/واقع السياسة التعليمية بالمغرب:

لقد عرفت السياسة التعليمة في المغرب العديد من الاصلاحات منذ فجر الاستقلال الى يومنا هذا وقد كانت في كل

مرحلة اصلاحية تؤكد على اهداف معينة، فتارة تؤكد على اصلاح التعليم الموروث عن الاستعمار مع الاخذ بالمبادئ الاربعة مغربة توحيد تعميم تعريب وتارة تؤكد على اجبارية التعليم ومجانيته مع توحيد البرامج والمناهجوتارة اخرى تؤكد على ضرورة مجانية التعليم وتعميمه وتارة تؤكد على الزامية التعريب في مرحلة الابتدائي وتارة تؤكد على ضرورة تجاوز اثار التقويم الهيكلي على التعليم وتارة تدعو الى دمج التعليم مع المحيط السوسيو اقتصادي و العمل بالكفايات وهكذا.(21)

وبالرغم من كل تلك الاصلاحات الا انها جلها باءت بالفشل ولم تفضي الى تحقيق النتائج المرجوة حيث لازال واقع التعليم في المغرب كغيره من البلدان العربية ينبئ عن مؤشرات سلبية اهمها :

تدني نوعية التعليم ونمطيتة ،

عدم توافر البئة المدرسية كالمباني والتجهيزات(22)

عدم ملاءمة كفايات خريجي النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل المتجددة حيث يزداد هذا النقد مع تفاقم ظاهرة البطالة في صفوف الشباب خاصة المتعلمين منهم.....الخ(23)

ويعزو العديد من الباحثين هذا الفشل الى مجموعة من الاسباب اهمها:

-قلة الموارد المالية والبشرية وعدم قدرة القائمين على القطاع على تفعيل بنود الاصلاح ميدانيا.(24)

-هيمنة السياسي والايديولوجي على البيداغوجي والتعليمي(25)

--غياب رؤية استراجية وتوقعية واضحة المعالم(26)

-تجاهل دور المجتمع المدني ورجال التعليم عند وضع الاسس التعليمية وصياغة البرامج .(27)

خوصصة التعليم.

-تدهور الوضعية الاجتماعية للقائمين على العملية التعليمية.....الخ

وهو ما افضى بدوره في الاخير الى انتشار وارتفاع معدلات الامية والبطالة. وهذا ماكدته العديد من التقارير الدولية (28)

5/تأثيرالعولمة على صنع السياسة التعليمية في المغرب:

لقد دفعت الظروف التي عرفها المغرب بعيد الاستقلال إلى اللجوء للاستدانة من حين لآخر من قبل المؤسسات المالية الدولية، ومن قبل القوى الغربية الرأسمالية، لاسيما فرنسا وأمريكا ،وهذا لتصحيح الاختلالات الاقتصادية، والاجتماعية

التي عرفها لكن عجزه عن سداد تلك الديون جعله يتقدم وهو في موقف ضعف لصندوق النقد الدولي ليطلب منه إعادة جدولة الديون غير ان هذا الأخير أصبح يساومه مقابل التنفيس عنه فيما يسمى بالمشروطة الاقتصادية والسياسية اي ان إعادة الجدولة تقتضي ان يدخل المغرب إصلاحات اقتصادية وسياسية(29)

كما دفعت العديد من العوامل الجيواستراتيجية، والاقتصادية ،والسياسية، والبشرية...الخ التي يتمتع بها المغرب ان يكون محل اطماع القوى الغربية الرأسمالية باعتباره بيئة استثمارية بامتياز(30)

وبالتالي سعت جاهدة لتوطيد علاقاتها معه لخدمة مصالحها الإستراتيجية، وهذا بتطوير مستوى العلاقات معه من

التعاون الى الشراكة كما هو الحال مع الاتحاد الاوربي سنة1995(31)

وكذا توقيع معه اتفاقات جد هامة اقتصاديا كما هو الحال مع الولايات المتحدة الإمريكية حيث تم توقيع اتفاقية التبادل الحر(32)

مما يعني في الأخير حمله على مزيد من الإصلاحات لتأهيل اندماج اقتصاده في الاقتصاد العالمي وتنفيذ اهداف الشراكة والاتفاق.

وفي هذا السياق، فقد اقترنت تلك العوامل التي سبق ذكرها أنفا ببعضها البعض لتشكل بيئة دافعة لصانع القرار في القوى الرأسمالية للضغط على المغرب وإدخال إصلاحات في شتى المجالات تتواءم مع متطلبات العولمة، ومن بين هذه الإصلاحات الاصلاحات التعليمية.

وفي الحقيقة فإن التدخل الغربي الرأسمالي في صنع السياسة التعليمية في المغرب ،لم يكن وليدة حقبة الثمانينيات والتسعينيات اوانما تعود الى الحقبة الاستعمارية،حيث عمل الاستعمار على وضع سياسة تعليمية رسمت لها غايات

ومرامي وأهداف تتعلق كلها بتهيئة الشروط والظروف السليمة للانتقال للاقتصاد التبعي وبداية الاندماج في الرأسمالية

وقد نتج عن ذلك ظهور نخبة من الاطارات والمواطنيين ذوو مرجعية ثقافية غربية ويقومون بالترويج لقيم وافكار الحداثة.

لكن بعد الاستقلال كانت هناك محاولات عدة للتحكم في الآلة التربوية وإعادة صياغة أهدافها ومرامها بما يوافق المشروع الوطني. (33)

ويتجلى هذا في الدور الذي لعبته الحركة الوطنية من خلال صياغتها لإستراتيجية كبرى لإقامة تعليم وطني يقوم على اربعة مبادئ هي:التوحيد،المغربة، التعميم، التعريب، تهدف من ورائها إلى إيقاف الغزو الثقافي الاستعماري، وتصحيح ما

أفسدته الحماية من خلال سياسة الاستيعاب والدمج والتي حاولت تطبيقها في مجال التعليم ،وبهذا تعد هذه المحاولة من قبل الحركة الوطنية لإصلاح التعليم اول صيحة لرفض العولمة في شكلها الاستعماري.

لكن في ظل عدم حصول توافق وطني حول المبادئ والغايات، وضعف الإمكانيات المادية أمام تراكم المشاكل كما ونوعا أدى الى حدوث أزمة في ميدان التربية والتعليم ،حيث ضعف وتناقص الدور الإشعاعي والتنويري للتعليم،عدم الملاءمة مع سوق الشغل،سلبية التعليم والمدرس في المجتمع وبالتالي أصبح التعليم غير قادر على مواكبة متطلبات الحداثة

وفي ظل هذا الوضع المتأزم تدخلت المؤسسات المالية الدولية ومن ورائها القوى الغربية الراسمالية وفي مقدمتها

الولايات المتحدة الامريكية لترغم المغرب على تنفيذ عدة مشاريع وسياسات وإجراءات تربوية بدعوى تحسين جودة التعليم وملاءمته للمحيط السوسيواقتصادي، ودفعه نحو المزيد من التلاؤم مع متطلبات العولمة ،وفي هذا الاطار يمكن رصد عدة تحولات داخل النظام التعليمي كنظام فرعي من النظام الكلي حدثت بناء على ضغوط احدى اليات العولمة الاقتصادية التي تشرف على صناعة سياساتها القوى العولمية التي سبق ذكرها وهذه التحولات هي كالاتي:.

المؤشرات:

-توصيات المؤسسات المالية الدولية للحكومة المغربية والمتمثلة في ترشيد النفقات العمومية ،وتنويع مصادر تمويل التعليم وعقلنة القطاع والتحكم في مسار المعرفة والعلوم باعتبارها الرأسمال الأساسي في المنافسة والصراع الدولي وهذا بدعوى تحسين الأداء في قطاع التربية والتعليم وفي هذا الإطار فقد تم استجابة الحكومة المغربية لتلك التوصيات وهذا بالإقدام على تطبيق اصلاحات تعليمية بالمغرب وكان هذا سنة 1985 .(34)

تمثلت أبرزها في مراجعة الكتب المدرسية، وإعادة النظر في المناهج الدراسية وفي مضامينه ،وتنويع التعليم وتحسين تدريس اللغات، واعطاء الاهمية للترجمة،الاهتمام بتكوين المدرسين وتقويتهم في المواد العلمية وتنمية العلوم الرياضية والتقنية .....الخ،وهذا بدعوى تحسين الاداء في قطاع التربية والتعليم وتماشيا مع التطور التكنولوجي(35).

كما تلتها إصلاحات أخرى سنة 1994 التي استهدفت تجديد المنظومة التربوية والمؤسسات التعليمية. كما تم الشروع في إصلاحات أخرى بعـد 1995 وهذا بناءا على تقرير البنك الدولي سنة 1995 ، حيث في سنة2000 تم إقرار الحكومة المغربية لما يسمى **بالميثاق الوطني للتربية والتكوين** الذي جاء ليربط المدرسة والجامعة بمحيطها السوسيواقتصادي بالانفتاح عن العولمة ومسايرة

مستجدات العصر...الخ لذا فقد ركز في مضمونه على تحقيق الجودة من حيث المحتوى والمناهج والتبسيط والمرونة والتكييف وهذا من خلال مراجعة شاملة للبرامج والمناهج...وينطلق هذا الميثاق من فلسفة الكفايات والوضعيات البيداغوجية ،وقد قبلته بعض القوى والاحزاب الحكومية ورفضته احزاب المعارضة والنقابات التعليمية والقطاع الطلابي(36)

-ادماج مضامين تربوية جديدة في المنهاج لاكساب المتمدرسين قيم واتجاهات وسلوكات تهئ ادراكهم للعولمة على نحو ايجابي ومنها التربية السكانية والتربية والتربية البئية والتربية من اجل الدمقراطية وحقوق الانسان وأخيرا التربية من اجل السلام او السلام الدولي(37)

-ربط التعليم بالمقاولة المغربية(38)

-محاولة ربط التربية والتعليم والتكوين بالاهداف التنموية في بعدها العالمي وهكذا تم في مرحلة اولى توظيف عدة

- مفاهيم كتنمية الموارد البشرية،التنمية البشرية،التنمية المستدامة.

- تبني استراتيجية التعليم بالاهداف ومحاولة تعميمها في صفوف المدرسين رغم مقاومتهم لها وهي محاولة لعقلنة العملية التعليمية على غرار ما يجري في الأنظمة التعليمية في الدول الاخرى كالولايات المتحدة الامريكية وكندا.....الخ.

-استقطاب مدارس البعثات الثقافية الاجنبية ومؤسسات التعليم الخاص لفئات لابأس بها من ابناء النخبة المحضوضين وهم الذين اقتنعوا بأن هذا النوع من التعليم هو الذي يمكن ان يؤهل ابناءهم للتكييف مع قيم العولمة والتعامل مع منتجاتها(39).

خاتمة:

لقد هدفت من خلال هذا المقال الاجابة على اشكالية محورية تتمثل في ما مدى تاثير قوى العولمة على صنع السياسة التعليمة في المغرب ومن اجل بلوغ هذا الهدف العلمي رايت بضرورة التطرق الى المحاور التالية :

-تعريف العولمة

اليات العولمة

تعريف السياسة التعليمية.

-تاثير العولمة في صنع السياسة التعليمية في المغرب.

وبعد الدرسة والتحليل توصلت الدراسة الى مايلي:

- ان تأثير قوى العولمة في صنع السياسة التعليمية في المغرب كبير وذلك نظرا لعدة عوامل ابرزها مايلي:

- مشكلة المديونية حيث ان العجز المغربي عن سداد الديون جعله في موقف ضعف امام القوى الراسمالية وبالتالي الاستجابة لتوصيات المؤسسات المالية الدولية للاصلاح.

- رغبة القوى الراسمالية في ادماج المغرب في الاقتصاد العالمي،وهذا من خلال المراهنة على اصلاح التعليم وتكييفه مع متطلبات العولمة

-التوافق الايديولوجي والسياسي بين النخبة المغربية القابعة في السلطة والقوى الغربية الراسمالية ساعد على تمرير هذه الاخيرة لسياساتها الراسمالية بل والدعاية لها من قبل السلطة بتوظيف وسائل الاعلام والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني المعاضدة لسياسات النظام والتابعة له واقصاء باقي القوى ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالموضوع.

وللتحكم في صناعة السياسة التعليمية في المغرب فإننا نقترح مايلي:

-معالجة مشكلة المديونية من خلال ترشيد النفقات والاستغلال الامثل للموارد وتفعيل بعض الآليات الإسلامية كالزكاة والوقف،والاهتمام بالتعليم،وتنمية الموارد البشرية،وتشجيع المنتوج الوطني،وتشجيع تقديس قيم العمل والوقت والابتعاد عن القروض الربوية.....الخ حتي يتسنى لنا في الاخير تحقيق تنمية مستقلة .

-توخي الحذر والاعتماد على مبدأ الشورى –مع مختلف الفاعلين وذوي الاختصاص- مع استحضار مرجعيتنا الاسلامية والعربية عند الاقدام على توقيع اتفاقات او معاهدات اوشركات مع القوى الغربية الراسمالية.

الهوامش:

-1 السيد ياسين،في مفهوم العولمة،العرب والعولمة، ،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز درسات الوحدة العربية، ،مركز درسات الوحدة العربية،يروت ،2010،ط1،ص25.
-2نفس المرجع،ص27.
-3 عبد القادر التومي،العولمة من الاقتصاد الى الايديولوجيا، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،الجزائر2009،ص19.
4-السيد ياسين،مرجع سبق ذكره، ص27.
-5 عبد القادر التومي،مرجع سبق ذكره،ص19.
-6 عبد الرحمان بن شريط،الدولة الوطنية بين متطلبات السيادة وتحديات العولمة، مؤسسة كنوز الجكمة للنشر والتوزيع،الجزائر،2011،ص89.
7- Ronald Robertson,Globalisation, Social Theory and Global Culture,London:Sage,1992.p-08.
8-ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،العولمة وفجوة الامن في الوطن العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان2004،ط1،ص21.

- 09فلاح كاظم المحنة،العولمة والجدل الدائر، الوراق للنشر والتوزيع،الاردن2005،ط1،ص12.
-10 محمد غربي،تحديات العولمة واثارها على العالم العربي،مجلة اقتصاديات افريقيا، جامعة الشلف ،العدد السادس ،ص24.
-11 نداء صادق الشريفي،تجليات العولمة على التنمية السياسية،دراسة استقرائية استنباطية، دار جهينة للنشر والتوزيع،2007الاردن،ص31.
-12 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،مرجع سبق ذكره،27.
13 عمار بن سلطان،الثابت والمتغير في العلاقات الامريكية-العربية"دراسة في الاختراق الامريكي للوطن العربي، كوم للدراسات والنشر والتوزيع،الجزائر،2012،ص179.
-14 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص45 وما بعدها.
-15 ديانا ايمن رشد حاج حمد،اثر العولمة الثقافية على مواطني الضفة الغربية،رسالة ماجستير،جامعة النجاح الوطنية،كلية الدراسات العليا،فلسطين،2012،ص32.
-16 محمد عابد الجابري،العولمة والهوية الثقافية"تقييم نقدي لممارسات العولمة في المجال الثقافي"العرب والعولمة:بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،المركز،بيروت،2010،ط4،ص302.
-17 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص75.
-18بعداش بوبكر،مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية المتعددة الجنسيات،-حالة قطاع البترول - اطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،ص39.
-19 ثامر كامل الخزرجي،ياسر علي المشهداني،مرجع سبق ذكره،ص62.
-20سعاد محمد عيد،تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة،المكتبة الانجلومصرية،القاهرة،2013،ص38
-21 مصطفى الحسناوي، اصلاح التعليم بالمغرب من المبادئ الاربعة الة تدبير ذات الاولويات ماذا تحقق www.hassnalihia.com
لقد تم تصفح الموقع بتاريخ29-05-2018.
22-ابراهيم عبد الله الهجري،التعليم في الوطن العربي امام التحديات التكنولوجية، www.aun.edu.eg/conferences/27_9_2009/...files/.../71.doc
لقد تم تصفح الموقع بتاريخ29-05-2018.
23المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،المرصد العربي للتربية،تقرير عن التعليم في الوطن العربي،2012،ص6
24 بوتليليس مراد،تطور التعليم في الجزائر،1830-2011،رسالة ماجستير،جامعة وهران ،كلية العلوم الاجتماعية ،قسم الديمغرافيا،2012-2013
ص32
25محمد لبصدوقي،لماذا فشل اصلاح التعليم في المغرب، www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=76900 لقد تم تصفح الموقع بتاريخ29-05-2018
26 مصطفى الحسناوي،مرجع سبق ذكره
27 امال الحسين الاسس الايديولوجية والسياسية للتعليم
لقد تم تصفح الموقع بتاريخ29-05-2018 www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=238_5

28 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعوم،مرجع سبق ذكره،ص9 وما بعدها. وراجع ايضا بوتليليس مراد،مرجع سبق ذكره،ص33
-29 ميغيل هيرناندودي لارامندي،السياسة الخارجية للمغرب،ترجمةعبد العالي بروكي ، منشورات الزمن، الدار البيضاء(الرباط)،2014،،ط2،ص ،51 وما بعدها.
-30 محمد الشريف منصوري،امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة،أطروحة دكتوراه،جامعة قسنطينة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،،قسم الاقتصاد،2008-2009،ص ص195-196.
-31 نفس المرجع ،ص ص192-193.
-32-ادريس ولد قابلية، اتفاقية التبادل الحر بين المغرب وامريكا ، www.m.ahewar.org لقد تم تصفح الموقع بتاريخ21-04-2018.

33- عبد الله الخياري،تحديات العولمة على التعليم،مجلة نقد وفكر،http//www.fikrwanakd.aljabriabed.netلقد تم تصفح الموقع بتاريخ16-04-2018
34-نفس المرجع.
35-نفس المرجع.
36-جميل حمداوي،التعليم المغربي،بين الازمة والاصلاح،،2017،ط1،ص33 وما بعدها.
37-عبد الله خياري،مرجع سبق ذكره.
38- اسماعيل المنوري،التعليم ليس سلعة"تفكيك التعليم العمومي"منشورات جريدة المناضلة،المغرب،2014،ص8 وما بعدها
39- عبد الله الخياري،مرجع سبق ذكره.